والنوع الثاني الذي **يمنع من الصرف بعلتين**، إما أن يكون علماً أو صفة. فتمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع:

الأول: للصفة بشرط كونها أصلية غير عارضة وزيادة الألف والنون، شرط أن لا يكون مؤنثه مختوماً بتاء التأنيث، أي أن تكون صفة على وزن (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلى)، نحو: سَكران، وعَطشان، وغَضبان، فتقول: هذا سكرانُ، ورأيتُ سكرانَ، ومررتُ بسكرانَ، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة سكرانة وإنما سَكرى. فإن كان المذكر فعلان والمؤنثة فعلانة صرفت، كسَيفان (أي: طويل) وندمان (اي: نديم)، فتقول: هذا رجلٌ سَيفانٌ، ورأيتُ رجلاً سَيفاناً، ومررتُ برجلٍ سَيفانٍ، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة وندمانة. وكذلك إذا كانت وصفيتها عارضة صُرفت، نحو: صفوان، إن وقع صفة؛ لأنه في الأصل اسم للصخر الأملس.

الثاني: للصفة بشرط كونها أصلية غير عارضة أيضاً وعلى وزن (أفْعَل) ولم تقبل التاء أيضاً، نحو: أحمَر وأخضَر، ومؤنثه: حمراء وخضراء، ولا يقال: أحمرة وأخضرة. فإن قبلت التاء صرفت، نحو: مررتُ برجلٍ أرملٍ؛ لأن مؤنثه: أرملة. وكذلك إذا كانت الصفة عارضة صُرفت، كأربع وأرنب؛ لأنهما ليسا صفة في الأصل، فالأول موضوع لاسم العدد في الأصل، والثاني للحيوان المعروف، كقولنا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ.

الثالث: للصفة والعدل، أي عدول الصفة على وزن آخر، وذلك في موضعين: **الأول:** في أسماء العدد على وزن فُعال ومَفْعل، كأُحاد ومَوحد، وثُناء ومَثنى، وثُلاث ومَثلث، إلى عُشار ومَعشر، فهي معدولة عن: واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، أو: واحدة واحدة، واثنتين اثنتين، وثلاث ثلاث، كقولنا: جاءَ القومُ مثنى (حال منصوب)، أي أنهم جاءوا اثنين اثنين. ولا تستعمل إلا نعتاً أو خبراً أو حالاً. ومن مجيئه حالاً قوله تعالى: ﴿ وإن خِفتُم ألا تُقسِطُوا في اليتامى فانكِحُوا ما طابَ لكم من النساءِ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ – النساء: ٣﴾. **والثاني:** ما جاء على وزن (فُعَل)، ولم يأتِ إلا لفظ (أُخَر) فقط، جمع أخرى التي هي مؤنث آخر، كقولنا: مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ، وكقوله تعالى: ﴿ فَعِدةٌ من أيامٍ أُخَرَ_ البقرة: ١٨٤﴾ فهو معدول عن آخَر (اسم تفضيل على وزن أفعَل، بمعنى مغاير)، وكان القياس أن يقال: مررتُ بنسوةٍ آخرَ، كما يقال: مررتُ بنسوةٍ أفضلَ لا بنسوةٍ فُضلَ، بإفراد اسم التفضيل وتذكيره؛ لأن أفعل التفضيل إذا كان

مجرداً من اَل والإضافة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، فتأنيثه وجمعه هنا اعتبر إخراجاً له عن صيغته الأصلية، وهذا هو العدل، هذا يعني أنهم استعملوه موافقاً للموصوف، فقالوا: (آخر وآخران وآخرون) للمذكر و(أخرى وأخريان وأُخر) للمؤنث على خلاف القياس، وكان القياس أن يقال آخر للجميع باسم التفضيل.